KÖPRÜLÜ KÜT.
318
M. Asım By.

کوپریلی زاده مرحوم فاضل احمد پاشانك کتبخانه سنه اهدا اولنمشدر
مستفید اولان ذوات کرامدن اوغلوم مرحوم
مراهق محمد علمیبك روحیچون مع صلوات
یاد بیورلملری مرجودر
٢٤
ح ٥ ح ص

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين و
الصلاة على اكمل النبيين محمد واله اجمعين
وبعد فهذه الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية
ورتبته على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة
اما المقدمة ففيها بحثان الاول في ماهية المنطق
وبيان الحاجة اليه العلم اما تصور فقط وهو
حصول صورة الشئ في العقل او تصور معه حكم
وهو اسناد امر الى اخر ايجابا او سلبا ويقال للمجموع
تصديق ؛ وليس الكل من كل منهما بديهيا والا لما
جهلنا شيئا ولا نظريا والا لدار او تسلسل ؛ بل البعض

من كل

من كل منهما بديهي والبعض الاخر نظري يحصل بالفكر
وهو ترتيب امور معلومة للتادي الى مجهول وذلك
الترتيب ليس بصواب دائما لمناقضة بعض
العقلاء بعضا في مقتضى افكارهم بل الانسان
الواحد يناقض نفسه في وقتين فمست الحاجة الى
قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من
الضروريات والاحاطة بالصحيح والفاسد من
الفكر الواقع فيها وهو المنطق ورسموه بانه اله
قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا في الفكر
؛ وليس كله بديهيا والا لاستغني عن تعلمه ولا
نظريا والا لدار او تسلسل بل بعضه بديهي وبعضه
نظري مستفاد منه ؛ البحث الثاني في موضوع
المنطق موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه
التي تلحقه لما هو هو اي لذاته او لما يساويه او لجزئه
وموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية

لان المنطقي يبحث عنها من حيث انها توصل
الى المجهول التصوري او التصديقي ومن حيث
يتوقف عليها الموصل الى التصور ككونها كلية و
جزئية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا وخاصة وعرضا عاما
ومن حيث انها يتوقف عليها الموصل الى التصديق
اما توقفا قريبا ككونها قضية او عكس قضية او نقيض
قضية واما توقفا بعيدا ككونها موضوعات ومحمولات
∴ وقد جرت العادة بان يسمى الموصل الى التصور
قولا شارحا والموصل الى التصديق حجة ويجب
تقديم الاول على الثاني وضعا لتقدم التصور
على التصديق طبعا لان كل تصديق لا بد فيه من
تصور المحكوم عليه اما بذاته او بامر صادق عليه
والمحكوم به كذلك والحكم لامتناع الحكم ممن جهل
احد هذه الامور ∴ واما المقالات فثلث
الاول في المفردات وفيها اربعة فصول الفصل

الاول في الالفاظ دلالة اللفظ على المعنى بتوسط
الوضع له مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق وبتوسطه لما دخل فيه تضمن كدلالته
على الحيوان او الناطق وبتوسطه لما خرج عنه التزام
كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة ∴ ويشترط
في الدلالة الالتزامية كون الخارج بحالة يلزم من
تصور المسمى تصوره والا لامتنع فهمه من اللفظ
ولا يشترط فيها كونه بحالة يلزم من تحقق المسمى
في الخارج تحققه فيه كدلالة لفظ العمى على البصر
مع عدم الملازمة بينهما في الخارج ∴ والمطابقة
لا تستلزم التضمن كما في البسائط واما استلزامها
الالتزام فغير متيقن لان وجود لازم ذهني لكل ماهية
يلزم من تصورها تصوره غير معلوم وما قيل ان
تصور كل ماهية يستلزم تصور انها ليست غيرها
ممنوع ومن هذا تبين عدم استلزام التضمن

الالتزام واما هما فلا يوجدان الا مع المطابقة لاستحالة
وجود التابع من حيث انه تابع بدون المتبوع ⁂
والدال بالمطابقة ان قصد بجزئه الدلالة على جزء
معناه فهو المركب كرامي الحجارة والا فهو المفرد ⁂
وهو ان لم يصلح لان يخبر به وحده فهو الاداة كفي
ولا وان صلح لذلك فان دل بهيئته على زمان
معين من الازمنة الثلثة فهو الكلمة وان لم يدل
فهو الاسم ⁂ وح اما ان يكون معناه واحدا او
كثيرا وان كان الاول فان تشخص ذلك المعنى
يسمى علما كزيد والا فمتواطئا ان استوت افراده
الذهنية والخارجية فيه كالانسان والشمس
ومشككا ان كان حصوله في البعض اولى او اقدم
او اشد من الاخر كالوجود بالنسبة الى الواجب
والممكن وان كان الثاني فان كان وضعه على
تلك المعاني على السوية فهو المشترك كالعين

وان لم

وان لم يكن كذلك بل وضع لاحدهما ثم نقل الى
الثاني وح ان ترك موضوعه الاول يسمى منقولا
عرفيا ان كان الناقل هو العرف العام كالدابة
وشرعيا ان كان هو الشرع كالصلوة والصوم و
اصطلاحيا ان كان هو العرف الخاص كاصطلاحات
النحاة والنظار وان لم يترك موضوعه الاول
يسمى بالنسبة اليه حقيقة وبالنسبة الى المنقول له
مجازا كالاسد بالنسبة الى الحيوان المفترس والرجل
الشجاع ⁂ وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ اخر
مرادف له ان توافقا في المعنى ومباين له ان
اختلفا فيه ⁂ واما المركب فهو اما تام وهو الذي
يصح السكوت عليه واما غير التام وهو الذي يخالفه
والتام ان احتمل الصدق والكذب فهو الخبر و
ان لم يحتمل فهو الانشاء فان دل على طلب الفعل
دلالة اولية اي وضعية فهو مع الاستعلاء امر كقولنا

اضرب انت ومع الخضوع سؤال ودعاء ومع
التساوي التماس وان لم يدل فهو التنبيه ويندرج
فيه التمني والترجي والقسم والنداء واما غير التام
فهو اما تقييدي كالحيوان الناطق واما غير تقييدي
كالمركب من اسم واداة او كلمة واداة ∴ الفصل
الثاني في المعاني المفردة كل مفهوم فهو جزئي
حقيقي ان منع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه
وكلي ان لم يمنع واللفظ الدال عليهما يسمى جزئيا
وكليا بالعرض ∴ والكلي اما ان يكون تمام ماهية
ما تحته من الجزئيات او داخلا فيها او خارجا عنها
والاول هو النوع الحقيقي سواء كان متعدد الاشخاص
وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية
معا كالانسان او غير متعدد الاشخاص وهو
المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة
كالشمس فهو اذن كلي مقول على واحد او على

كثيرين

كثيرين متفقين بالحقايق في جواب ما هو ∴
وان كان الثاني فان كان تمام الجزء المشترك
بينها وبين نوع آخر فهو المقول في جواب ما هو
بحسب الشركة المحضة ويسمى جنسا ورسموه
بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق
في جواب ما هو ∴ وهو قريب ان كان الجواب عن
الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه عين الجواب
عنها وعن كل ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة
الى الانسان وبعيد ان كان الجواب عنها وعن
بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن
البعض الآخر ويكون هناك جوابان ان كان
بعيدا بمرتبة واحدة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان
وثلثة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم
واربعة اجوبة ان كان بعيدا بثلث مراتب
كالجوهر على هذا القياس ∴ وان لم يكن تمام

الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر فلابد وان لا
يكون مشتركا اصلا بل يكون مختصا بالماهية او
بعضا من تمام الجزء المشترك مساويا له والا لكان
مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز ان
يكون تمام الجزء المشترك بالنسبة الى ذلك النوع
لان المقدر خلافه بل بعضه ولا يتسلسل بل ينتهي
الى ما يساويه فيكون فصل جنس وكيف كان
يميز الماهية عن مشاركها في جنس او في وجود
وكان فصلا لها ⁂ ورسموه بانه كلي يحمل على
الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره فعلى
هذا لو تركب حقيقة من امرين متساويين او
امور متساوية كان كل منهما فصلا لها لانه يميزها
عن مشاركها في الوجود ⁂ والفصل المميز للنوع
عن مشاركه في الجنس قريب ان ميزه عنه في
جنس قريب كالناطق للانسان وبعيد ان ميزه

عنه في جنس بعيد كالحساس للانسان ⁂
واما الثالث فان امتنع انفكاكه عن الماهية فهو
العرض اللازم والا فهو المفارق واللازم قد يكون
لازما للوجود كالسواد للحبشي وقد يكون لازما للماهية
كالضاحك بالقوة للانسان وهو اما بين وهو
الذي يكون تصوره مع تصور ملزومه كافيا في جزم
الذهن باللزوم بينهما كالانقسام بمتساويين
للاربعة واما غير بين وهو الذي يفتقر في جزم
الذهن باللزوم بينهما الى وسط كتساوي الزوايا
الثلث للقائمتين للمثلث وقد يقال البين على
اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره والاول
اعم والعرض المفارق اما سريع الزوال كحمرة
الخجل وصفرة الوجل واما بطيء الزوال كالشيب
والشباب ⁂ وكل واحد من اللازم والمفارق
ان اختص بافراد حقيقة واحدة فقط فهو الخاصة

كالضاحك والا فهو العرض العام كالماشي
وترسم الخاصة بانها كلية مقولة على ما تحت حقيقة
واحدة فقط قولا عرضيا والعرض العام بانه كلي
مقول على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولا عرضيا
فالكليات اذن خمسة نوع وجنس وفصل
وخاصة وعرض عام ∴ **الفصل الثالث**
في مباحث الكلي والجزئي وهي خمسة الاول الكلي
قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم
اللفظ كشريك الباري عز اسمه وقد يكون ممكن
الوجود فيه لكن لا يوجد كالعنقاء وقد يكون الموجود
منه واحدا فقط مع امتناع غيره كالباري تعالى
او مع امكانه كالشمس وقد يكون الموجود منه
كثيرا اما متناهيا كالكواكب السبعة السيارة او
غير متناه كالنفوس الناطقة ∴ والثاني اذا قلنا
للحيوان مثلا بانه كلي فهناك امور ثلثة الحيوان

من حيث هو هو وكونه كليا والمركب منهما والاول
يسمى كليا طبيعيا والثاني كليا منطقيا والثالث
كليا عقليا والكلي الطبيعي موجود في الخارج لانه
جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود
موجود واما الكليان الاخران ففي وجودهما في الخارج
خلاف والنظر فيه خارج عن المنطق ∴ والثالث
الكليان متساويان ان صدق كل واحد منهما
على كل ما صدق عليه الاخر كالانسان والناطق
وبينهما عموم وخصوص مطلق ان صدق احدهما
على كل ما صدق عليه الاخر من غير عكس كالحيوان
والانسان وبينهما عموم وخصوص من وجه ان
صدق كل واحد منهما على بعض ما صدق عليه
الاخر فقط كالحيوان والابيض ومتباينان ان
لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الاخر
كالانسان والفرس ∴ ونقيضا المتساويين

منه وباين والا لصدق احدهما على ما يكذب عليه
الآخر فيصدق احد المتباينين على ما يكذب عليه
الآخر وهو محال ونقيض الاعم من شيء مطلقاً اخص
من نقيض الاخص مطلقاً لصدق نقيض الاخص
على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس
اما الاول فلانه لولا ذلك لصدق عين الاخص
على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم وذلك
مستلزم لصدق الاخص بدون الاعم وهو محال
واما الثاني فلانه لولا ذلك لصدق نقيض الاعم
على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص وذلك
مستلزم لصدق الاخص على كل الاعم وهو محال
والاعم من شيء من وجه ليس بين نقيضيهما
عموم اصلاً لتحقق مثل هذا العموم بين عين الاعم
مطلقاً ونقيض الاخص مع التباين الكلي بين
نقيض الاعم مطلقاً وعين الاخص ونقيضا

المتباينين

المتباينين متباينان تبايناً جزئياً لانهما ان لم يصدقا
معاً اصلاً كاللاوجود واللاعدم كان بينهما تباين
كلي وان صدقا معاً كاللاانسان واللافرس كان
بينهما تباين جزئي ضرورة صدق احد المتباينين
مع نقيض الآخر فقط فالتباين الجزئي لازم جزماً
∴ والرابع الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمى
بالحقيقي فكذلك يقال على كل اخص تحت الاعم
ويسمى الجزئي الاضافي وهو اعم من الاول لان
كل جزئي حقيقي فهو جزئي اضافي دون العكس
اما الاول فلاندراج كل شخص تحت ماهية المعراة
عن المشخصات واما الثاني فلجواز كون الجزئي
الاضافي كلياً وامتناع كون الجزئي الحقيقي كذلك
∴ والخامس النوع كما يقال على ما ذكرناه ويقال
له النوع الحقيقي فكذلك يقال على كل ماهية يقال
عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولاً اولياً

ويسمى النوع الاضافي ∴ ومراتبه اربع لانه اما اعم
الانواع وهو النوع العالي كالجسم او اخصها وهو
النوع السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع
او اعم من السافل واخص من العالي وهو النوع
المتوسط كالحيوان والجسم النامي او مباين للكل
وهو النوع المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له
∴ ومراتب الاجناس ايضا هذه الاربع لكن
العالي كالجوهر في مراتب الاجناس يسمى جنس
الاجناس لا السافل كالحيوان ومثال المتوسط
فيها الجسم النامي والجسم المطلق والجنس المفرد
كالعقل ان قلنا ان الجوهر ليس بجنس له ∴
والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقي كالانواع
المتوسطة والحقيقي موجود بدون الاضافي كالحقايق
البسيطة فليس بينهما عموم وخصوص مطلقا
بل كل واحد منهما اعم من الاخر من وجه لصدقهما

على النوع السافل ∴ وجزء المقول في جواب ما هو
ان كان مذكورا بالمطابقة يسمى واقعا في طريق
ما هو كالحيوان او الناطق بالنسبة الى الحيوان الناطق
المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان
وان كان مذكورا بالتضمن يسمى داخلا في جواب
ما هو كالجسم النامي والحساس والمتحرك
بالارادة الدال عليها الحيوان بالتضمن ∴ والجنس
العالي جاز ان يكون له فصل يقومه لجواز تركبه
من امرين متساويين او امور متساوية ويجب
ان يكون له فصل يقسمه والنوع السافل يجب
ان يكون له فصل يقومه ويمتنع ان يكون له فصل
يقسمه والمتوسطات يجب ان يكون لها فصول
تقومها وفصول تقسمها وكل فصل يقوم العالي
فهو يقوم السافل من غير عكس كلي وكل فصل
يقسم السافل فهو يقسم العالي من غير عكس كلي

الفصل الرابع في تعريفات المعرِّف للشيء

هو الذي يستلزم تصوّره تصوّر ذلك الشيء
او امتيازه عن كل ما عداه وهو لا يجوز ان يكون
نفس الماهية لان المعرِّف معلوم قبل المعرَّف
والشيء لا يُعلم قبل نفسه ولا اعمّ لقصوره
عن افادة التعريف ولا اخصّ لكونه اخفى فهو
مساوٍ لها في العموم والخصوص . ويسمى حدًّا تامًّا
ان كان بالجنس والفصل القريبين وحدًّا ناقصًا
ان كان بالفصل القريب وحده او به وبالجنس
البعيد ورسمًا تامًّا ان كان بالجنس القريب
والخاصة ورسمًا ناقصًا ان كان بالخاصة وحدها
او بها وبالجنس البعيد . ويجب الاحتراز عن تعريف
الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كتعريف
الحركة بما ليس بسكون والزوج بما ليس بفرد
وعن تعريف الشيء بما لا يُعرف الا به سواء كان

بمرتبة واحدة كما يقال الكيفية ما بها يقع المشابهة
ثم يقال المشابهة اتفاق في الكيفية او بمراتب
كما يقال الاثنان زوج اول ثم يقال الزوج
هو المنقسم بمتساويين ثم يقال المتساويان
هما الشيئان اللذان لا يفضل احدهما على
الآخر ثم يقال الشيئان هما الاثنان ويجب
ان يحترز عن استعمال الفاظ غريبة وحشية
غير ظاهرة الدلالة بالقياس
الى السامع لكونه مفوّتًا
للغرض

المقالة الثانية في القضايا واحكامها وفيها مقدمة

وثلثة فصول اما المقدمة ففي تعريف القضية
واقسامها الاولية القضية قول يصح ان يقال
لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه وهي حملية
ان انحلّت بطرفيها الى مفردين كقولنا زيد عالم

وزيد ليس بعالم وشرطية ان لم تنحل بطرفيها
الى مفردين ∴ والشرطية اما متصلة وهي التي
يحكم فيها بصدق قضية (والمراد بالثاني) او لا صدقها على تقدير
صدق قضية اخرى كقولنا ان كان هذا انسانا
(والمراد بمقدم) فهو حيوان وليس ان كان هذا انسانا فهو جماد
واما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين
قضيتين في الصدق والكذب معا او في احدهما
فقط او بنفيه كقولنا اما يكون هذا العدد زوجا
(معطوف على بالتنافي) او فردا وليس اما ان يكون هذا الانسان كاتبا
او اسود ∴ الفصل الاول في الحملية وفيه اربعة
مباحث البحث الاول في اجزائها واقسامها
الحملية انما تحقق باجزاء ثلثة محكوم عليه ويسمى
موضوعا ومحكوم به ويسمى محمولا ونسبة بينهما بها
يرتبط المحمول بالموضوع واللفظ الدال عليها يسمى
رابطة كهو في قولنا زيد هو عالم ويسمى القضية

ح ثلثية

ح ثلثية وقد يحذف الرابطة في بعض اللغات
لشعور الذهن بمعناها والقضية ح يسمى ثنائية
∴ وهذه النسبة ان كانت نسبة بها يصح ان
يقال ان الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا
الانسان حيوان وان كانت نسبة بها يصح
ان يقال ان الموضوع ليس بمحمول فالقضية
سالبة كقولنا الانسان ليس بحجر ∴ وموضوع
الحملية ان كان شخصا معينا سميت مخصوصة
وشخصية وان كان كليا فان بين فيها كمية
افراد ما صدق عليه الحكم ويسمى اللفظ الدال
عليها سورا سميت محصورة ومسورة وهي اربع
لانه ان بين فيها ان الحكم على كل الافراد فهي كلية
اما موجبة وسورها كل كقولنا كل نار حارة
واما سالبة وسورها لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء
ولا واحد من الانسان بجماد وان بين فيها

ان الحكم على بعض الافراد فهي جزئية اما موجبة
وسورها بعض وواحد كقولنا بعض الحيوان
ان ن واما سالبة وسورها ليس كل وليس بعض
وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان ان نا
∴ وان لم يبين فيها كمية الافراد فان لم تصلح
لان تصدق كلية وجزئية سميت القضية
طبيعية كقولنا الحيوان جنس والان ن نوع
وان صلحت لذلك سميت مهملة كقولنا الان ن
في خسر والان ن ليس في خسر ∴ وهي في قوة
الجزئية لانه متى صدق الان ن في خسر صدق
بعض الان ن في خسر وبالعكس ∴ البحث الثاني
في تحقيق المحصورات الاربع قولنا كل ج ب
يستعمل تارة بحسب الحقيقة ومعناه ان كل ما
لو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث
اذا وجد كان ب اي كل ما هو ملزوم ج فهو

ملزوم

ملزوم ب وتارة بحسب الخارج ومعناه كل ج
في الخارج سواء كان حال الحكم او قبله او بعده فهو
ب في الخارج ∴ والفرق بين الاعتبارين
ظاهر فانه لو لم يوجد شيء من المربعات في الخارج
يصح ان يقال كل مربع شكل بالاعتبار الاول
دون الثاني ولو لم يوجد شيء من الاشكال في
الخارج الا المربع يصح ان يقال كل شكل مربع
بالاعتبار الثاني دون الاول ∴ وعلى هذا فقس
المحصورات الباقية ∴ البحث الثالث في العدول
والتحصيل حرف السلب ان كان جزءا من الموضوع
كقولنا اللاحي جماد او من المحمول كقولنا الجماد
لاعالم او منهما جميعا كقولنا اللاحي لاعالم سميت
القضية معدولة موجبة كانت او سالبة وان
لم يكن جزءا لشيء منهما سميت محصلة ان كانت
موجبة وبسيطة ان كانت سالبة ∴ والاعتبار

بايجاب القضية وسلبها بالنسبة الثبوتية
او السلبية لا بطرفي القضية فان قولنا كل ما ليس
بحي فهو لا عالم موجبة مع ان طرفيها عدميان
وقولنا لا شيء من المتحرك بساكن سالبة مع ان
طرفيها وجوديان ؛ والسالبة البسيطة اعم من
الموجبة المعدولة المحمول لصدق السلب عند
عدم الموضوع دون الايجاب فان الايجاب
لا يصح الا على موجود محقق كما في الخارجية الموضوع
او مقدر كما في الحقيقية الموضوع واما اذا كان
الموضوع موجودا فانهما متلازمان والفرق بينهما
في اللفظ اما في الثلاثية فالقضية موجبة ان قدمت
الرابطة على حرف السلب وسالبة ان اخرت
عنها واما في الثنائية فبالنية او بالاصطلاح على
تخصيص لفظ غير اولا بالايجاب المعدول ولفظ
ليس بالسلب البسيطة او بالعكس ؛ البحث

الرابع

الرابع في القضايا الموجهة لا بد لنسبة المحمولات الى
الموضوعات من كيفية ايجابية كانت النسبة او
سلبية كالضرورة والدوام واللاضرورة واللادوام
وتسمى تلك الكيفية مادة القضية واللفظ الدال
عليها يسمى جهة القضية ؛ والقضايا الموجهة
التي جرت العادة بالبحث عنها وعن احكامها
ثلث عشرة قضية منها بسيطة وهي التي حقيقتها
ايجاب فقط او سلب فقط ومنها مركبة وهي
التي حقيقتها تركب من ايجاب وسلب معا
والبسايط ست الاولى الضرورية المطلقة
وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع
او سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودا كقولنا
بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لا شيء
من الانسان بحجر الثانية الدائمة المطلقة وهي
التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه

عنه مادام ذات الموضوع موجودا ومثالها ايجابا
وسلبا ما مر الثالثة المشروطة العامة وهى
التى يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او
سلبه عنه بشرط ان يكون ذات الموضوع متصفا
بوصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك
الاصابع مادام كاتبا وبالضرورة لا شئ من الكاتب
بساكن الاصابع مادام كاتبا الرابعة العرفية العامة
وهى التى يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع
او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع ومثالها
ايجابا وسلبا ما مر الخامسة المطلقة العامة وهى
التى يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه
عنه بالفعل كقولنا بالاطلاق العام كل انسان
متنفس وبالاطلاق العام لا شئ من الانسان
بمتنفس السادسة الممكنة العامة وهى التى
يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب

المخالف

المخالف للحكم كقولنا بالامكان العام كل نار حارة
وبالامكان العام لا شئ من الحار ببارد ∴ واما
المركبات فسبع الاولى المشروطة الخاصة وهى
المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات
وهى ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب
متحرك الاصابع مادام كاتبا لا دائما فتركيبها من
موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة
وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شئ من
الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا لا دائما فتركيبها
من سالبة مشروطة وموجبة مطلقة عامة
∴ الثانية العرفية الخاصة وهى العرفية العامة مع
قيد اللادوام بحسب الذات وهى ان كانت موجبة
فتركيبها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة
عامة وان كانت سالبة فتركيبها من سالبة
عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالها ايجابا

وسلبا مامر ؛ الثالثة الوجودية اللاضرورية وهی المطلقة العامة مع قید اللاضرورة بحسب الذات وهی ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لا شیٔ من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة ؛ الرابعة الوجودية اللادائمة وهی المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهی سواء كانت موجبة او سالبة فتركيبها من مطلقتين عامتين احداهما موجبة والاخرى سالبة ومثالها ايجابا وسلبا مامر ؛ الخامسة الوقتية وهی التی يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه فی وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا باللادوام بحسب الذات

وهی

وهی ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دائما فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شیٔ من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة عامة ؛ السادسة المنتشرة وهی التی يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه فی وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا باللادوام بحسب الذات وهی ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس فی وقت ما لا دائما فتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شیٔ من الانسان بمتنفس وقتا ما لا دائما فتركيبها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة

علامة ∴ السابعة الممكنة الخاصة ∴ وهى التى يحكم
فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبى الوجود
والعدم جميعا فهى سواء كانت موجبة كقولنا
بالامكان الخاص كل انسان كاتب او سالبة
كقولنا بالامكان الخاص لا شئ من الانسان
بكاتب فتركيبها من ممكنتين عامتين احديهما
موجبة والاخرى سالبة والضابط ان اللادوام
اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة
عامة مخالفتى الكيفية موافقتى الكمية للقضية
المقيدة بهما ∴ الفصل الثانى فى اقسام الشرطية
الجزء الاول منها يسمى مقدما والثانى تاليا اما
المتصلة فاما لزومية وهى التى صدق التالى فيها
على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب
ذلك كالعلية والتضايف واما اتفاقية وهى
التى يكون ذلك فيها بمجرد توافق الجزئين على الصدق

كقولنا

كقولنا ان كان الانسان ناطق فالحمار ناهق
اما المنفصلة فاما حقيقية وهى التى يحكم فيها بالتنافى
بين جزئيها فى الصدق والكذب معا كقولنا اما
ان يكون هذا العدد زوجا او فردا واما مانعة الجمع
فهى التى يحكم فيها بالتنافى بين جزئيها فى الصدق
فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشئ حجرا او شجرا
واما مانعة الخلو وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين جزئيها
فى الكذب فقط كقولنا اما ان يكون زيد فى البحر
واما ان لا يغرق ∴ وكل واحد من هذه الثلث
اما عنادية وهى التى يكون التنافى فيها لذاتى الجزئين
كما فى الامثلة المذكورة واما اتفاقية وهى التى يكون
التنافى فيها بمجرد الاتفاق كقولنا للاسود اللاكاتب
اما ان يكون هذا الشئ اسود او كاتبا حقيقية او
لا اسود او كاتبا مانعة الجمع او اسود او لا كاتبا مانعة
الخلو ∴ وسالبة كل واحدة من هذه القضايا التى

هى التى يرفع ما حكم فى موجبتها فسالبة اللزوم تسمى
سالبة لزومية وسالبة العناد تسمى سالبة عنادية
وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية ؛ والمتصلة
الموجبة يصدق عن جزئين صادقين وعن كاذبين
وعن مجهولى الصدق والكذب وعن مقدم كاذب
وتال صادق دون عكسه لامتناع استلزام الصادق
الكاذب وتكذب عن جزئين كاذبين وعن مقدم
كاذب وتال صادق وبالعكس وعن صادقين
اذا كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية فكذبها
عن صادقين محال ؛ والمنفصلة الموجبة الحقيقية
تصدق عن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين
وعن كاذبين والمانعة الجمع تصدق عن كاذبين
وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين
والمانعة الخلو يصدق عن صادقين وعن صادق
وكاذب وتكذب عن كاذبين والسالبة تصدق

عما تكذب

عما تكذب الموجبة وتكذب عما تصدق ؛ وكلية الشرطية
الموجبة ان يكون التالى لازما او معاندا للمقدم على
جميع الاوضاع التى يمكن حصوله عليها وهى الاوضاع
التى تحصل بسبب اقتران الامور التى يمكن اجتماعه
معا والجزئية ان يكون كذلك على وضع معين
وسور الموجبة الكلية فى المتصلة كلما ومهما ومتى و
فى المنفصلة دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس
البتة وسور الموجبة الجزئية قد يكون وسور السالبة
الجزئية قد لا يكون وبادخال حرف السلب على سور
الايجاب الكلى والمهملة باطلاق لفظة لو وان واذا
فى المتصلة واما فى المنفصلة ؛ والشرطية قد
يتركب عن حمليتين وعن منفصلتين وعن حملية
ومتصلة وعن حملية ومنفصلة وعن متصلة
ومنفصلة وكل واحد من الثلثة الاخيرة فى المتصلة
ينقسم الى قسمين لامتياز مقدمها عن تاليها

بالوضع فقط فاقسام المتصلات تسعة والمنفصلات
ستة واما الامثلة فعليك باستخراجها من نفسك
الفصل الثالث في احكام القضايا وفيه اربعة
مباحث البحث الاول في التناقض وحدوه بانه اختلاف
قضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته
ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة
ولا يتحقق التناقض في المخصوصتين الا عند اتحاد
الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط والجزء والكل
وعند اتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة الزمان
والمكان والاضافة والقوة والفعل وفي المحصورتين
لابد مع ذلك من الاختلاف بالكمية لصدق الجزئيتين
وكذب الكليتين في كل مادة يكون الموضوع فيها
اعم من المحمول ولابد من الاختلاف بالجهة في الكل
لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين في مادة الامكان
فنقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة لان

سلب

سلب الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان جزما
ونقيض الدائمة المطلقة المطلقة العامة لان السلب
في كل الاوقات ينافيه الايجاب في البعض وبالعكس
ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة اعني التي
يحكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف عن الجانب
المخالف كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن ان
يسعل في بعض اوقات كونه مجنوبا ونقيض العرفية
العامة الحينية المطلقة اعني التي يحكم فيها بثبوت
المحمول للموضوع او سلبه عنه في بعض احيان وصف
الموضوع ومثالها ما مر واما المركبات فان كانت
كلية فنقيضها احد نقيضي جزئيها وذلك جلي
بعد الاحاطة بحقايق المركبات ونقايض البسائط
فانك اذا تحققت ان الوجودية اللادائمة تركيبها
من مطلقتين عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة
وان نقيض المطلقة هو الدائمة تحققت ان نقيضها

اما الدائم المخالف او الدائم الموافق ٭ وان كانت
جزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرناه لانه يكذب بعض
الجسم حيوان لا دائما مع كذب كل واحد من نقيضي
جزئيها بل الحق في نقيضها ان تردد بين نقيضي
الجزئين لكل واحد واحد اى كل واحد واحد
لا يخلو عن نقيضيها ويقال كل جسم اما حيوان
دائما او ليس بحيوان دائما ٭ واما الشرطية فنقيض
الكلية منها الجزئية الموافقة في الجنس والنوع المخالفة
في الكيف وبالعكس ٭ البحث الثاني في العكس
المستوى وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من
القضية ثانيا والثاني اولا مع بقاء الصدق و
الكيفية ٭ اما السوالب فان كانت كلية فسبع
منها وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان
والمطلقة العامة لا تنعكس لامتناع العكس
في اخصها وهي الوقتية لصدق قولنا بالضرورة

لاشئ

لا شئ من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما وكذب
قولنا بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام
الذي هو اعم الجهات لان كل منخسف فهو قمر بالضرورة
واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم اذ لو انعكس
الاعم لانعكس الاخص لان لازم الاعم لازم الاخص
ضرورة ٭ واما الضرورية والدائمة المطلقتان
فتنعكسان دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة
او دائما لا شئ من ج ب فدائما لا شئ من ب ج
والا فبعض ب ج بالاطلاق العام وهو مع الاصل
ينتج بعض ب ليس ب بالضرورة في الضرورية
ودائما في الدائمة وهو محال ٭ واما المشروطة
والعرفية العامتان فتنعكسان عرفية عامة كلية
لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لا شئ من ج ب
ما دام ج فدائما لا شئ من ب ج ما دام ب والا
فبعض ب ج حين هو ب وهو مع الاصل ينتج

بعض ب ليس ب حين هو ب وهو محال
واما المشروطة والعرفية الخاصتان فتنعكسان
عرفية عامة لا دائمة في البعض اما العرفية العامة
فلكونها لازمة للعامتين واما اللادوام فلكونه لو
كذب لصدق لا شيء من ب ج دائما فتنعكس
لا شيء من ج ب دائما وقد كان كل ج ب
بالفعل هذا خلف ∴ وان كانت جزئية فالمشروطة
والعرفية الخاصتان تنعكسان عرفية خاصة لانه
اذا صدق بالضرورة او دائما بعض ج ليس
ب مادام ج لا دائما نفرض ذات الموضوع وهو
ج د فد ج بالفعل و ب ايضا للادوام سلب
الباء عنه و د ليس [illegible] مادام ب والا لكان ج
حين هو ب و ب حين هو ج وقد كان ليس
ب مادام ج هذا خلف واذا صدق الجيم والباء
عليه وتنافيا فيه صدق بعض ب ليس ج مادام

ب لا دائما وهو المطلوب واما البواقي فلا تنعكس
لانه يصدق بالضرورة بعض الحيوان ليس بانسان
وبالضرورة بعض القمر ليس بمنخسف وقت التربيع
لا دائما مع كذب عكسهما بالامكان العام الذي هو
اعم الجهات لكن الضرورية اخص البسائط والوقتية
اخص المركبات الباقية ومتى لم تنعكس لم تنعكس
شيء منها لما عرفت ان انعكاس العام مستلزم لانعكاس
الخاص ∴ واما الموجبات فكلية كانت او جزئية
فلا تنعكس كلية لاحتمال كون المحمول اعم من الموضوع
واما في الجهة فالضرورية والدائمة والعامتان تنعكس
حينية مطلقة لانه اذا صدق كل ج ب باحدى عن
الجهات الاربع المذكورة صدق بعض ب ج حين
هو ب والا فلا شيء من ب ج مادام ب وهو مع
الاصل ينتج لا شيء من [illegible] دائما في الضرورية
والدائمة ومادام ج في العامتين وهو محال واما

الخاصتان فتنعكسان حينية مطلقة مقيدة
باللادوام واما الحينية المطلقة فلكونها لازمة
لعامتيها واما قيد اللادوام في الاصل الكلي فلانه
لو كذب لصدق كل ب ج دائما فنضمه الى الجزء
الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورة او دائما كل
ج ب ما دام ج ينتج كل ب ب دائما ونضمه الى
الجزء الثاني ايضا وهو قولنا لا شيء من ج ب
بالاطلاق العام ينتج لا شيء من ب ب بالاطلاق
العام فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال واما
في الجزئي فنفرض الموضوع د وهو ج في بعض اوقات
كونه ب فهو لا ج بالفعل والا لكان ج دائما فب
دائما لدوام الباء بدوام الجيم لكن اللازم باطل
لتقييد الاصل باللادوام واما الوقتيتان والوجوديتان
والمطلقة العامة فتنعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق
كل ج ب باحدى الجهات الخمس المذكورة فبعض

ب ج بالاطلاق العام والا فلا شيء من ب ج دائما
وهو مع الاصل ينتج لا شيء من ج ج دائما وهو
محال ∴ وان شئت عكست نقيض العكس
في الموجبات ليصدق نقيض الاصل او الاخص
منه ∴ واما الممكنتان فحالهما في الانعكاس وعدمه
غير معلوم لتوقف البرهان المذكور للانعكاس فيها
على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها او
على انتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية
في الشكل الاول اللذين كل واحد منهما غير محقق
ولعدم الظفر بدليل يوجب الانعكاس وعدمه
∴ واما الشرطية فالمتصلة الموجبة كلية كانت او جزئية
تنعكس موجبة جزئية والسالبة الكلية تنعكس سالبة
كلية اذ لو صدق نقيض العكس لانتظم مع الاصل
قياسا منتجا للمحال واما السالبة الجزئية فلا تنعكس
لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان

مع كذب العكس واما المنفصلة فلا يتصور فيها
العكس لعدم الامتياز بين جزئيها بالطبع ∴
البحث الثالث في عكس النقيض وهو عبارة عن
جعل الجزء الاول من القضية نقيض الثاني والثاني
عين الاول مع مخالفة الاصل في الكيف وموافقته
في الصدق ∴ اما الموجبات فان كانت كلية فسبع
منها وهي التي لا تنعكس سوالبها بالعكس المستوي
ولا تنعكس لانه يصدق بالضرورة كل قمر فهو ليس
بمنخسف وقت التربيع لا دائما دون عكسه لما عرفت
وينعكس الضرورية والدائمة دائمة كلية لانه اذا
صدق بالضرورة او دائما كل ج ب فدائما لا شيء
مما ليس ب ج والا فبعض ما ليس ب هو
ج بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس ب
فهو ب بالضرورة في الضرورية او دائما في الدائمة
وهو محال واما المشروطة والعرفية العامتان

فينعكس

فينعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورية
او دائما كل ج ب مادام ج فدائما لا شيء مما ليس
ب ج مادام ليس ب والا فبعض ما ليس ب
فهو ج حين هو ليس ب وهو مع الاصل
ينتج بعض ما ليس ب فهو ب حين هو ليس
ب وهو محال واما الخاصتان فتنعكسان عرفية
عامة لا دائمة في البعض اما العرفية العامة فلاستلزام
العامتين اياها واما اللادوام في البعض فلانه لصدق
بعض ما ليس ب فهو ج بالاطلاق العام والا
فلا شيء مما ليس ب ج دائما فينعكس لا شيء من
ج ليس ب دائما وقد كان لا شيء من ج ب
بالفعل بحكم اللادوام ويلزمه كل ج فهو ليس
ب بالفعل لوجود الموضوع هذا خلف ∴ وان كانت
جزئية فالخاصتان ينعكسان عرفية خاصة لانه
اذا صدق بالضرورة او دائما بعض ج ب مادام

ج لادائما نفرض الموضوع وهو د فد ليس ب
بالفعل لادوام ثبوت الباء له وليس ج مادام
ليس ب والا لكان ج حين هو ليس ب
فليس ب حين هو ج وقد كان ب مادام ج
هذا خلف وج بالفعل فليس فبعض ماليس
ب ليس هو ج مادام ليس ب لادائما وهو المطلوب
واما البواقى فلا ينعكس لصدق قولنا بعض الحيوان
هو ليس بانسان بالضرورة المطلقة وبعض القمر
هو ليس بمنخسف بالضرورة الوقتية دون عكسهما
ومتى لم ينعكس لم ينعكس شئ منها لما عرفت فى
العكس المستوى ؛ واما السوالب فكلية كانت
او جزئية فلا ينعكس كلية لاحتمال كون نقيض
المحمول اعم من عين الموضوع وامتناع حمل الخاص
على كل افراد العام وتنعكس الخاصتان جزئية
مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لاشئ

من

من ج ب مادام ج لادائما نفرض الموضوع د
فهو ليس ب بالفعل وج فى بعض اوقات
ليس ب لانه ليس ب فى جميع اوقات ج
فبعض ماليس ب فهو ج فى بعض احيان ليس
ب وهو المدعى واما الوقتيتان والوجوديتان
فتنعكسان مطلقة عامة لانه اذا صدق لاشئ من
ج ب باحدى هذه الجهات الاربع نفرض الموضوع
د فهو ليس ب بالفعل وج فبعض ماليس ب
فهو ج بالفعل وهو المطلوب وهكذا مبين عكوس
جزئياتها ؛ واما البواقى السوالب فلا تنعكس والشرطية
موجبة كانت او سالبة فغير معلومة الانعكاس
لعدم الظفر بالبرهان ؛ البحث الرابع فى لوازم
الشرطيات اما المتصلة الموجبة الكلية فيستلزم
منفصلة مانعة الجمع من عين المقدم ونقيض التالى
ومانعة الخلو من نقيض المقدم وعين التالى متعاكستين

عليها والا لبطل اللزوم والانفصال والمنفصلة
الحقيقية تستلزم اربع متصلات مقدم اثنتين
عين احد الجزئين وتاليهما نقيض الاخر ومقدم
اخريين نقيض احد الجزئين وتاليهما عين الاخر
وكل واحدة من غير الحقيقية مستلزمة للاخرى
مركبة من نقيضي الجزئين

المقالة الثالثة في القياس وفيها خمسة فصول

الفصل الاول في تعريف القياس واقسامه الاولية

القياس قول مؤلف من قضايا متى سلمت
لزم عنها لذاتها قول اخر ❊ وهو استثنائي ان كان
عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا
ان كان هذا جسما فهو متحيز لكنه جسم انتج انه
فهو متحيز وهو بعينه مذكور فيه ولو قلنا لكنه ليس
بمتحيز انتج انه ليس بجسم ونقيضها مذكور فيه
واقتراني ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم مؤلف

وكل مؤلف

وكل مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث وليس
هو ولا نقيضها مذكور فيه بالفعل ❊ وموضوع
المطلوب فيه يسمى اصغر ومحموله يسمى اكبر والقضية
التي جعلت جزء قياس يسمى مقدمة والمقدمة
التي فيها الاصغر الصغرى والتي فيها الاكبر الكبرى
والمكرر بينهما حدا اوسط واقتران الصغرى بالكبرى
يسمى قرينة وضربا والهيئة الحاصلة من كيفية
وضع الحد الاوسط عند الحدين الاخرين يسمى شكلا
وهو اربعة لان الاوسط ان كان محمولا في الصغرى
وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان
محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا
فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى
ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع ❊ اما الشكل
الاول فشرطه ايجاب الصغرى والا لم يندرج
الاصغر في الاوسط وكلية الكبرى والا لاحتمل

ان يكون البعض المحكوم عليه بالاكبر غير البعض
المحكوم به على الاصغر وضروبه المنتجة اربعة الاول
من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل
ج ب وكل ب ا فكل ج ا الثاني من كليتين
والكبرى سالبة والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية
كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب ا ينتج لا شيء من
ج ا الثالث من موجبتين والصغرى موجبة
جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب
وكل ب ا فبعض ج ا الرابع من موجبة جزئية
صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا
بعض ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا
ونتايج هذا الشكل بينة بذاتها ‹ واما الشكل الثاني
فشرطه اختلاف مقدمتيه بالكيف وكلية الكبرى والا
لحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق
القياس مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبها اخرى

ولا ينتج

ولا ينتج الا سالبة ‹ وضروب الناتجة ايضا اربعة
الاول من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة
كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء
من ج ا بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى الكبرى
لينتج نقيض الصغرى وبانعكاس الكبرى ليرتد الى
الشكل الاول الثاني من كليتين والكبرى موجبة
ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من ج ب وكل ا ب
فلا شيء من ج ا بالخلف وبعكس الصغرى وجعلها
كبرى ثم عكس النتيجة الثالث من موجبة جزئية
صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا
بعض ج ب ولا شيء من ا ب فليس بعض ج ا
بالخلف وبعكس الكبرى ليرجع الى الاول وبفرض
موضوع الجزئية د فكل د ب ولا شيء من ا ب
فلا شيء من د ا ثم نقول بعض ج د ولا شيء من
د ا فبعض ج ليس ا الرابع من سالبة جزئية صغرى

وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض
ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا بالخلف
ؐ واما الشكل الثالث فشرطه موجبة الصغرى
والا لحصل الاختلاف وكلية احدى المقدمتين والا
لكان البعض المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه
بالاكبر فلم يجب التعدية ولا ينتج الا الجزئية وضروبه
الناتجة ستة الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة
جزئية كقولنا كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا
بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى الصغرى لينتج نقيض
الكبرى وبالرد الى الاول بعكس الصغرى الثاني من
كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا
كل ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا
بالخلف وبعكس الصغرى الثالث من موجبتين
والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض
ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بالخلف وبعكس

الصغرى

الصغرى ونفرض موضوع الجزئية د فكل د ب
وكل ب ا فكل د ا ثم نقول كل د ج وكل د ا
فبعض ج ا وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية
صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج
ليس ا بالخلف وبعكس الصغرى والافتراض الخامس
من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا
كل ب ج وبعض ب ا فبعض ج ا بالخلف و
بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة والافتراض
السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية
كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وليس بعض
ب ا فبعض ج ليس ا بالخلف والافتراض ان كانت
السالبة مركبة ؐ واما الشكل الرابع فشرطه بحسب
الكمية والكيفية ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى
او اختلافهما بالكيف مع كلية احديهما والا لحصل

كل ج ب وبعض ب ليس ا فبعض ج ليس ا
[illegible]

الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وضروبه الناتجة
ثمانية الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية
كقولنا كل ب ج وكل اب فبعض ج ا بالعكس
الترتيب ثم عكس النتيجة الثانى من موجبتين والكبرى
جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض
اب فبعض ج ا لما مر الثالث من كليتين والصغرى
سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشئ من ب ج
وكل اب فلاشئ من ج ا لما مر الرابع من كليتين
والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل
ب ج ولاشئ من اب فبعض ج ليس ا بالعكس
المقدمتين الخامس من موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض
ب ج ولاشئ من اب فبعض ج ليس ا
لما مر ايضا السادس من سالبة جزئية صغرى
وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض

ليس

ب ليس ج وكل اب فبعض ج ليس ا بعكس
الصغرى ليرتد الى الثانى السابع من موجبة كلية
صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا
كل ب ج وبعض ا ليس ب فبعض ج ليس ا
بعكس الكبرى ليرتد الى الثالث الثامن من سالبة
كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا لاشئ من ب ج وبعض اب فبعض ج
ليس ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة ∴ ويمكن
بيان الخمسة الاول بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة
الى احدى المقدمتين لينتج ما ينعكس الى نقيض الاخرى
وفى الثانى والخامس بالافتراض ولنبين ذلك
فى الثانى ليقاس عليه الخامس ولنكن البعض الذى
هو اب د فكل د ا وكل د ب فنقول كل ب ج
وكل د ب فبعض ج د ونضمه الى المقدمة الثانية
ونقول بعض ج د وكل د ا فبعض ج ا وهو

المطلوب ∴ والمتقدمون حصروا الضروب الناتجة
في الجملة الاول وذكروا العدم انتاج الثلثة الاخيرة
لاختلاف في القياس من بسيطتين ونحن نشترط
كون السالبة فيهما من احدى الخاصتين فسقط
ما ذكروه من الاختلاف ∴ الفصل الثاني في
المختلطات ∴ اما الشكل الاول فشرطه بحسب الجهة
فعلية الصغرى ∴ والنتيجة فيه كالكبرى ان كانت
غير المشروطتين والعرفيتين والا فكالصغرى
محذوفا عنها قيد اللاضرورة واللادوام والضرورة
المخصوصة بالصغرى ان كانت احدى العامتين
وبعد ضم اللادوام اليها ان كانت احدى الخاصتين
∴ واما الشكل الثاني فشرطه بحسب الجهة امران
احدهما صدق الدوام على الصغرى او كون الكبرى
من القضايا المنعكسة السوالب والثاني ان لا يستعمل
الممكنة الا مع الضرورية المطلقة او مع الكبريين

المشروطتين

المشروطتين ∴ والنتيجة دائمة ان صدق الدوام
على احدى مقدمتيه والا فكالصغرى محذوفا عنها اللادوام
واللاضرورة والضرورة اية ضرورة كانت ∴ واما
الشكل الثالث فشرطه فعلية الصغرى والنتيجة
كالكبرى ان كانت غير الاربع والا فكعكس الصغرى
محذوفا عنها اللادوام ان كانت الكبرى احدى
العامتين ومضموما اليه ان كانت احدى الخاصتين
∴ واما الشكل الرابع فشرطه انتاجه بحسب الجهة امور خمسة
الاول كون القياس فيه من الفعليات الثاني
انعكاس السالبة المستعملة فيه الثالث صدق
الدوام على الصغرى في الضرب الثالث او العرفي العام
على كبراه الرابع كون الكبرى في السادس من المنعكسة
السوالب الخامس كون الصغرى في الثامن احدى
الخاصتين والكبرى مما يصدق عليه العرفي العام
∴ والنتيجة في الضربين الاولين عكس الصغرى

ان صدق الدوام عليها او القياس من الست
المنعكسة السوالب والا فطلقة عامة وفي الضرب
الثالث دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه
والا فعكس الصغرى وفي الرابع والخامس دائمة ان
صدق الدوام على الكبرى والا فعكس الصغرى محذوف
عنها اللادوام وفي السادس كما في الثاني بعد عكس
الصغرى وفي السابع كما في الثالث بعد عكس
الكبرى وفي الثامن كعكس النتيجة بعد عكس الترتيب
:: الفصل الثاني في الاقترانيات الكائنة من
الشرطيات وهي خمسة اقسام القسم الاول ما يتركب
من المتصلات والمطبوع منه ما كانت الشركة
في جزء تام من المقدمتين وينعقد الاشكال الاربعة
فيه لانه ان كان تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى
فهو الشكل الاول وان كان تاليا فيهما فهو الشكل
الثاني وان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث

وان كان

وان كان مقدما في الصغرى تاليا في الكبرى فهو
الشكل الرابع وشرائط الانتاج وعدد الضروب
والنتيجة في الكمية والكيفية في كل شكل كما في الحمليات
من غير فرق مثال الضرب الاول من الشكل
الاول كلما كان اب فج د وكلما كان ج د فه ز
ينتج كلما كان اب فه ز :: القسم الثاني ما يتركب
من المنفصلات والمطبوع منه ما كانت الشركة
في جزء غير تام من المقدمتين كقولنا دائما اما كل
اب او كل ج د واما كل د ه او كل و ز ينتج اما كل
اب او كل ج ه او كل و ز لامتناع الخلو الواقع
عن مقدمتي التأليف وعن احد الاخرين وينعقد
فيه الاشكال الاربعة والشرائط المعتبرة بين
الحمليتين معتبرة ههنا بين المشاركين :: القسم
الثالث ما يتركب من الحملية والمتصلة والمطبوع
منه ما كانت الحملية كبرى والشركة مع تالي المتصلة

ونتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها
نتيجة التأليف بين التالي والحملية كقولنا كلما كان
اب فج د وكل د ه ينتج كلما كان اب فج د
وينعقد فيه الاشكال الاربعة والشرائط المعتبرة
بين الحمليتين معتبرة ههنا بين المشتركين التالي
والحملية القسم الرابع ما يتركب من الحملية والمنفصلة
وهو على قسمين الاول ان يكون الحمليات بعدد
اجزاء الانفصال ويشارك كل واحد منها واحدا
من اجزاء الانفصال اما مع اتحاد التاليفات في
النتيجة كقولنا كل ج اما ب واما د واما ه وكل
ب ط وكل د ط وكل ه ط ينتج كل ج ط لصدق
احد اجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الحملية
واما مع اختلاف التاليفات في النتيجة كقولنا كل
ج اما ب واما د واما ه وكل ب ج وكل د ط وكل
ه ز ينتج كل ج اما ج واما ط واما ز القسم الثاني

ان يكون

ان يكون الحمليات اقل من اجزاء الانفصال ولكن
الحملية واحدة والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة
مع احدهما كقولنا اما كل ا ط او كل ج ب وكل
ب د ينتج اما كل ا ط او كل ج د لامتناع خلو الواقع
عن مقدمتي التاليف وعن الجزء الغير المشارك
القسم الخامس ما يتركب من المتصلة والمنفصلة
والاشتراك اما في جزء تام من المقدمتين او غير تام
منهما فكيف كان فالمطبوع منه ما يكون المتصلة
صغرى والمنفصلة موجبة كبرى مثال الاول قولنا
كلما كان اب فج د ودائما اما كل ج د او ه ز
مانعة الجمع ينتج دائما اما ان يكون اب او ه ز مانعة
الجمع لاستلزام امتناع الاجتماع مع اللازم دائما
في الجملة امتناع اللازم مع الملزوم دائما او في الجملة
ومانعة الخلو ينتج قد يكون اذا لم يكن اب فه ز لاستلزام
نقيض الاوسط للطرفين استلزاما كليا واستلزام

ذلك المطلوب من الثالث مثال الثاني كلما كان
اب فكل ج د ودائما اما كل د ه او وز مانعة الخلو
ينتج كلما كان اب فاما كل ج ه او وز والاستقصاء
في هذه الاقسام راجع الى الرسائل التي عملناها في
فن المنطق :: الفصل الرابع في القياس الاستثنائي
وهو مركب من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى
وضع لاحد جزئيها او رفعه ليلزم وضع الاخر او رفعه
ويجب ايجاب الشرطية ولزومية المتصلة وكليتها
او كلية الوضع والرفع ان لم يكن وقت الاتصال
والانفصال هو بعينه وقت الوضع والرفع :: والشرطية
الموضوعة فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين
المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقيض التالي ينتج
نقيض المقدم والا لبطل اللزوم دون العكس في
شيء منهما لاحتمال كون التالي اعم من المقدم وان كانت
منفصلة فان كانت حقيقية استثناء عين اي جزء

كان

كان ينتج نقيض الاخر لاستحالة الجمع واستثناء نقيض
اي جزء كان ينتج عين الاخر لاستحالة الخلو وان كانت
مانعة الجمع ينتج القسم الاول فقط لامتناع الاجتماع
دون الخلو وان كانت مانعة الخلو ينتج القسم
الثاني فقط لامتناع الخلو دون الجمع :: الفصل
الخامس في لواحق القياس وهي اربعة الاول
القياس المركب وهو تركيب مقدمات ينتج بعضها
نتيجة اخرى وهلم جرا الى ان يحصل المطلوب وهو
اما موصول النتائج كقولنا كل ج ب وكل ب
د فكل ج د ثم كل ج د وكل د ا فكل ج د
ثم كل ج ا وكل ا ه فكل ج ه واما مفصول النتائج
كقولنا كل ج ب وكل ب د وكل د ا وكل ا ه
فكل ج ه :: الثاني قياس الخلف وهو اثبات
المطلوب بابطال نقيضه كقولنا لو كذب ليس
كل ج ب لكان كل ج ب وكل ب اعلى انها

مقدمة صادقة ينتج لو كذب ليس كل ج ب
لكان كل ج ا لكن ليس كل ج ا على انه امر محال
فينتج ليس كل ج ب وهو المطلوب ؛ الثالث
الاستقراء وهو الحكم على كل لوجوده في اكثر جزئياته
كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ
لان الانسان والبهائم والسباع كذلك وهو لا يفيد
اليقين لاحتمال ان لا يكون الكل بهذه الحالة كالتمساح
؛ الرابع التمثيل وهو اثبات حكم واحد في جزئي لثبوته
في جزئي اخر لمعنى مشترك بينهما كقولهم العالم مؤلف
فهو حادث كالبيت واثبتوا علية المعنى المشترك
بالدوران وبالتقسيم غير المردد بين النفي والاثبات
كقولهم علة الحدوث اما التأليف او كذا او كذا
والاخيران باطلان بالتخلف فتعين الاول وهو ضعيف
اما الدوران فلان الجزء الاخير من العلة التامة وسائر
الشرائط المساوية يدار مع انها ليست بعلة واما

التقسيم

التقسيم والحصر فممنوع لجواز علية غير المذكور وبتقدير
تسليم علية المشترك في المقيس عليه لا يلزم عليته
في المقيس لجواز ان يكون خصوصية المقيس عليه
شرطا للعلية او خصوصية المقيس مانعة منها ؛
واما الخاتمة ففيها بحثان الاول في مواد الاقيسة
وهي يقينيات وغير يقينيات اما اليقينيات
فـ اوليات وهي قضايا تصور طرفيها كاف
في الجزم بينهما كقولنا الكل اعظم من الجزء ومشاهدات
وهي قضايا يحكم فيها بقوى ظاهرة او باطنة كالحكم
بان الشمس مضيئة وان لنا خوفا وغضبا ومجربات
وهي قضايا يحكم فيها لمشاهدات متكررة مفيدة
لليقين كالحكم بان شرب السقمونيا موجب للاسهال
وحدسيات وهي قضايا يحكم فيها بحدس قوي
من النفس مفيد للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد
من الشمس والحدس هو سرعة الانتقال من المبادي

الى المطالب ومتواترات وهى قضايا يحكم بها لكثرة
الشهادات بعد العلم بعدم امتناعها والامن
من التواطئ عليها كالحكم بوجود مكة وبغداد
ولا ينحصر مبلغ الشهادات عليها فى عدد بل
اليقين هو القاضى بكمال العدد والعلم الحاصل
من التجربة والحدس والتواتر ليس بحجة على الغير
وقضايا قياساتها معها وهى التى يحكم فيها بواسطة
لا تغيب عن الذهن عند تصور حدودها كالحكم
بان الاربعة زوج لانقسامها بمتساويين ؞
والقياس المؤلف من هذه الستة يسمى برهانا
وهو اما لمى وهو الذى يكون الحد الاوسط فيه علة
للنسبة فى الذهن والعين كقولنا هذا متعفن
الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم
واما انى وهو الذى يكون الحد الاوسط فيه علة
للنسبة فى الذهن فقط كقولنا هذا محموم وكل

محموم

محموم متعفن الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط ؞
واما غير اليقينيات فست مشهورات وهى
قضايا يحكم بها لاعتراف جميع الناس بها لمصلحة
عامة او رقة او حمية او انفعالات من عادات
وشرايع وآداب والفرق بينها وبين الاوليات
ان الانسان لو خلى ونفسه مع قطع النظر عما وراء
عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات كقولنا الظلم
قبيح والعدل حسن وكشف العورة مذموم ومراعاة
الضعفاء محمودة ومن هذه ما يكون صادقا وما يكون
كاذبا ولكل قوم مشهورات ولكل اهل صناعة
بحسبها ومسلمات وهى قضايا تسلم من الخصم
فيبنى عليها الكلام لدفعه كتسليم الفقهاء مسائل
اصول الفقه والقياس المؤلف من هذين يسمى
جدلا والغرض منه اقناع القاصر عن ادراك
البرهان والزام الخصم ومقبولات وهى قضايا

يؤخذ ممن يعتقد فيه اما لامر سماوي او لمزيد
عقل ودين كالمأخوذات من اهل العلم والزهد
ومظنونات وهي قضايا يحكم بها اتباعا للظن
كقولك فلان يطوف بالليل فهو سارق والقياس
المؤلف من هذين يسمى خطابة والغرض منه
ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الاخلاق
وامر الدين **ومخيلات** وهي قضايا اذا وردت
على النفس اثرت فيها تأثيرا عجيبا من قبض وبسط
كقولهم الخمر ياقوته سيالة **و**العسل مرة مهوعة
والقياس المؤلف منها تسمى شعرا والغرض
منه انفعال النفس بالترغيب والتنفير ويروجه
الوزن والصوت الطيب **ووهميات** وهي قضايا
كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة كقولنا
كل موجود مشار اليه ووراء العالم فضاء لا يتناهى
ولولا دفع العقل والشرايع لكانت من اوليات

وعرف

وعرف كذب الوهم بموافقته العقل في مقدمات
القياس الناتج لنقيض حكمه وانكاره نفسه عند
الوصول الى النتيجة والقياس المؤلف منها يسمى
سفسطة والغرض منها افحام الخصم وتغليطه
والمغالطة قياس يفسد صورته بان لا يكون
على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية
او الكيفية او الجهة او مادته بان يكون المقدمة
والمطلوب شيئا واحدا لكون الالفاظ مترادفة
كقولنا كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل
انسان ضحاك او كاذبة شبيهة بالصادقة من
جهة اللفظ كقولنا لصورة الفرس المنقوش على
الحائط هذا فرس وكل فرس صهال ينتج ان هذه
الصورة صهالة او من جهة المعنى كعدم مراعاة
وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان وفرس
فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس

ليُنتج بعض الانسان فرس ووضع الطبيعية
مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان
جنس ليُنتج ان الانسان جنس واخذ الامور
الذهنية مكان العينية وبالعكس فعليك براعاة
كل ذلك لئلا تقع فى الغلط والمستعمل للمغالطة
سوفسطائى ان قابل بها الحكيم ومشاغبى وان
قابل بها الجدلى ** البحث الثانى ** فى اجزاء العلوم
وهى موضوعات وقد عرفتها ومبادى وهى حدود
الموضوعات واجزائها واعراضها الذاتية والمقدمات
الغير البينة فى نفسها المأخوذة على سبيل الوضع
كقولنا امّا ان نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم
وان نعمل باى بعد وعلى كل نقطة شئنا دائرة
والمقدمات البينة بنفسها كقولنا المقادير المساوية
بمقدار واحد متساوية ومسائل وهى القضايا
التى تطلب نسبة محمولاتها الى موضوعاتها فى ذلك

العلم وموضوعاتها قد يكون موضوع العلم كقولنا
كل مقدار امّا مشارك لآخر او مباين له وقد
يكون هو مع عرض ذاتى كقولنا كل مقدار وسط
فى النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان وقد يكون
نوعه كقولنا كل خط يمكن تنصيفه وقد يكون نوعه
مع عرض ذاتى كقولنا كل خط قام على خط فان
زوايتى جنبيه قائمتان او متساويتان لهما وقد
يكون عرضا ذاتيا كقولنا كل مثلث فان زواياه
مساوية لقائمتين مثل قائمتين واما محمولاتها
فخارجة عن موضوعاتها لامتناع ان يكون جزء
الشئ مطلوبا ثبوته له بالبرهان ولكن هذا آخر
الكلام فى هذه الرسالة
والحمد لله رب العالمين
١٢٠٩
هذه رسالة ... احمد ...